محضر اجتماع المجلس التنفيذي
الواحد والخمسين للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
المنعقد بمدينة تونس (الجمهورية التونسية)
خلال الفترة من ٣ ـ ٥ جمادى الثانية ١٤٣٦هـ
الموافق ٢٣ إلى ٢٥ /٣/ ٢٠١٥م

محضر اجتماع المجلس التنفيذي
الواحد والخمسين للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المنعقد بمدينة تونس (الجمهورية التونسية)
خلال الفترة من ٣ ـ ٥ جمادى الثانية ١٤٣٦هـ

الموافق ٢٣ إلى ٢٥ /٣/ ٢٠١٥م

عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعه الواحد والخمسين بمدينة تونس بالجمهورية التونسية خلال الفترة من ٣ إلى ٥ جمادى الثانية ١٤٣٦هـ الموافق للفترة من ٢٣ إلى ٢٥ /٣/ ٢٠١٥م تحت رعاية معالي الأستاذ/ عبد اللطيف الخراط، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة. وترأس الاجتماع معالي الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي، بحضور سيادة الأستاذ/ فاروق عبد الحليم توفيق، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق بالإنابة والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي، ومعالي الأستـــاذ /عبد اللطيف الخراط، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية وحضور رؤساء الأجهزة وأعضاء الوفود في المجلس وهم:

*** ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة:**

- معالي الدكتور/ حارب سعيد العميمي - رئيس الديوان
- السيد/ محمد راشد الزعابي - الوكيل المساعد
- السيد / راشد عبد الله السويدي - المدقق المساعد
- السيد / علي محمد المرشدي - المدقق المساعد

*** ديوان الرقابة المالية بمملكة البحرين:**

- معالي الأستاذ/ حسن خليفة الجلاهمة - رئيس الديوان
- السيد/ يوسف يعقوب يوسف - الوكيل المساعد
- السيد/ جعفر حسن محمد - مدير إدارة الرقابة النظامية

*** الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية:**

- معالي الدكتور/ محمد العموري - رئيس الجهاز
- السيد/ احمد الملحان - وكيل الجهاز

*** ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين:**

- معالي المستشار/ إياد محمد تيم - رئيس الديوان
- السيد/ علاء اغريب - مدير عام

*** ديوان المحاسبة بدولة الكويت:**

- السيد / يوسف إبراهيم المزروعي - الوكيل المساعد
- السيد / عبد الرزاق عبد الله عبد الكريم - مدير إدارة
- السيد الدكتور / محمد إبراهيم اشكناني - مدير المكتب الفني
- السيد / فيصل علي الأنصاري - مدير إدارة المنظمات الدولية

- السيد / سعود غصاب الزمانان - مدير إدارة التدريب
- السيدة / دانة علي العوضي - مسؤول أول إعلام

*** ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنـــانية:**

- معالي القاضي / أحمد حمدان - رئيس الديوان
- السيد / عبد الرضى ناصر - رئيس غرفة بالوكالة
- السيدة / نللي أبو يونس - رئيس غرفة بالوكالة
- السيد/ نعمان زرزور - رئيس المصلحة الإدارية

*** المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية:**

- السيد/ محمد الصوابي - رئيس غرفة ونائب رئيس المجلس

*** الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:**

- السيدة المحاسبة/ منيرة عبد الهادي - مستشار رئيس الديوان
- السيدة المحاسبة / حنان محمد الأنور بكري - رئيس قطاع

*** محكمة الحسابات بالجمهورية الاسلامية الموريتانية:**

- معالي الأستاذ/ أحمد سالم ولد حم ختار - رئيس المحكمة
- السيد/ اللا ولد محمد عمر - قاضي بالمحكمة

ورافق معالي الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية والنائب الأول لرئيس المجلس:

- السيد/ إبراهيم بن ناصر الدوسري - مساعد مدير عام إدارة التطوير الإداري
- السيد/ راشد بن عبدالله الرباعي - سكرتير رئيس الديوان

ورافق سيادة الأستاذ/ فاروق عبد الحليم توفيق، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وكالة والنائب الثاني لرئيس المجلس:

- السيدة الدكتورة / آلاء حاتم كاظم - مدير عام
- السيد / توفيق سليم حمزة - مدير عام

كما رافق معالي الأستاذ/ عبد اللطيف الخراط، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة:

- السيد/عمر التونكتي - المشرف العام للأمانة العامة
- السيد / رضا الماجري - عضو بالأمانة العامة
- السيد / عبد اللطيف الشابي - عضو بالأمانة العامة
- السيد/ خميس الحسني - المدير بدرجة استثنائية
- السيد/ عبد الباسط المبروكي - محاسب الأمانة العامة

واستهل حفل الافتتاح الذي حضره مسؤولون من دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية، بكلمة معالي الأستاذ/ عبد اللطيف الخراط، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة بكلمة رحب في مستهلها بالوفود المشاركة في الاجتماع في بلدهم الثاني تونس، وعبر عن أسفه لغياب معالي الأستاذ/ عبد العزيز يوسف العدساني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت ورئيس المجلس التنفيذي عن هذا الاجتماع، وتمنى له باسم الوفود المشاركة موفور الصحة والعافية.

كما رحب بأصحاب المعالي القاضي / أحمد حمدان ، رئيس ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية ومعالي الدكتور/ إياد موسى محمد تيم، رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين ومعالي الأستاذ/ أحمد سالم ولد حم ختار، رئيس محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، مجددا لهم التهاني بمناصبهم الجديدة ومتمنيا لهم التوفيق في مهامهم.

ونوه بالانجازات المتميزة التي حققتها المنظمة العربية منذ إنشائها وأشار إلى التعاون القائم بينها وبين منظمة الانتوساي ومبادرة تنمية الانتوساي والمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والوكالة الأمريكية للتنمية. وجدد التهنئة إلى معالي رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة بمناسبة اختيار هذا الديوان لاستضافة المؤتمر القادم لمنظمة الانتوساي في سنة ٢٠١٦ وإلى معالي رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر بمناسبة استضافه هذا الديوان الملتقى العربي الأوروبي القادم في نهاية سنة ٢٠١٥.

ثم أبرز حرصه الكبير على قيام الأمانة العامة بالمهام الموكولة إليها بكفاءة وسعيها إلى تطوير أدائها منطلقة في ذلك من التعاون القائم بينها وبين الأجهزة الأعضاء. وتقدم بجزيل الشكر إلى معالي رئيس المجلس التنفيذي ونائبيه الأول والثاني وأعضاء المجلس وبقية الأجهزة الأعضاء على جهودهم المخلصة لتقديم الدعم إلى الأمانة العامة وخص بالشكر كلا من ديوان المحاسبة بدولة الكويت وديوان المحاسبة بدولة قطر على ما يقدمانه من دعم مادي للأمانة العامة.

واختتم كلمته بالتعبير عن أمله بأن تسود روح الإخاء والمحبة أعمال المجلس بما يمكّن من اتخاذ القرارات والتوصيات التي يتطلع إليها الجميع.

وتناول الكلمة بعد ذلك معالي الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة - باعتباره رئيس الاجتماع - ، حيث تقدم بالشكر الجزيل إلى الجمهورية التونسية رئيسا وحكومة وشعبا على تنظيم هذا الاجتماع بتونس وعلى ما لقيته الوفود المشاركة من حسن الاستقبال وكرم الضيافة . كما شكر الأمانة العامة على الجهود التي بذلتها لإعداد وتنظيم هذا الاجتماع ، سائلا المولى عز وجل أن يكلل أعماله بالنجاح والتوفيق لتحقيق أهداف المنظمة العربية وتعزيز دورها في النهوض بالمهام الجليلة الموكلة إليها لخدمة المجتمعات العربية وحماية مواردها ومكتسباتها الوطنية، وبين أهمية دور المجلس التنفيذي في رسم السياسات وإعداد خطط وبرامج العمل ومتابعة تنفيذ قرارات الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة وذلك في إطار السعي للنهوض بالمنظمة العربية وتمكينها من أداء مهامها بكفاءة ومهنية عالية وإقرار برامج العمل المشتركة وفق خطتها الإستراتيجية المعتمدة والتحقق من بلوغ الأهداف المرسومة وتنفيذ البرامج المقررة بجودة وكفاءة عالية.

الخراط

ثم أشار إلى أهمية الموضوعات المدرجة في جدول أعمال المجلس التي تتطلب إمعان النظر والمناقشة الموضوعية بهدف الخروج بأفضل القرارات والتوصيات العملية لدفع مسيرة التعاون والتنسيق والتشاور فيما بين أعضاء المنظمة لعربية وتمكينها من مواكبة التطورات والمستجدات في حقول اختصاص الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والاستفادة من تجارب الأجهزة النظيرة في الدول المتقدمة وما يصدر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) من معايير مهنية وأدلة عمل وأنظمة مختارة لأفضل الممارسات المهنية وتقنيات الاتصال.

وتمنى في خاتمة كلمته أن تكلل أعمال المجلس بالنجاح والتوفيق في تدارس ومناقشة بنود جدول الأعمال والخروج بأفضل القرارات والتوصيات العملية .

وبعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة مختلف الموضوعات التي تضمنها جدول أعماله واتخذ في شأنها القرارات التالية:

البند الأول: إقرار جدول الأعمال:

بعد أن استعرض معالي النائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، قرر المجلس إقرار هذا المشروع.

البند الثاني: تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له:

بعد أن استعرض معالي النائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي تقرير معالي رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت ورئيس المجلس التنفيذي عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له، تقدم المجلس بالشكر إلى معاليه على تقريره الذي أبرز أهم الانجازات التي قام بها.

البند الثالث : تقرير الأمانة العامة عن نشاطها منذ آخر اجتماع للمجلس:

بعد أن استعرضت الأمانة العامة التقرير الذي أعدته، والذي تضمن عددا من الموضوعات ، تدخل معالي النائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي ورئيس لاجتماع لتقديم بيانات توضيحية حول ما جاء في تقرير الأمانة العامة بخصوص الدعوة الموجهة إلى الأجهزة من قبل رئيس محكمة الحسابات بالنمسا ورئيس منظمة الانتوساي للمشاركة في برنامج مراجعة النظير، حيث أفاد أن هذا البرنامج يأتي بمبادرة ذاتية من محكمة الحسابات الهولندية وأن منظمة الانتوساي ليست طرفا في تنفيذ هذا البرنامج.

بعد ذلك ، تقدم المجلس بالشكر إلى معالي الأمين العام والأمانة العامة على هذا التقرير.

البند الرابع: تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في اجتماعها السابع:

بعد أن قدم السيد / رضا الماجري، ممثل لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة، عرضا موجزا عن نتائج أعمال اللجنة في اجتماعها السابع، أقر المجلس هذه النتائج واتخذ القرار المرفق **(القرار رقم ٢٠١٥/١٨٨ م.ت ٥١).**

البند الخامس: تقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الثامن:

بعد أن قدم السيد / محمد الصوابي، نائب رئيس لجنة تنمية القدرات المؤسسية، عرضا موجزا عن نتائج أعمال هذه اللجنة والتوصيات التي تقدمت بها إلى المجلس التنفيذي، جرت مناقشات بين

أعضاء المجلس حول مقترح لجنة تنمية القدرات المؤسسية بتعديل موضوع الندوة التي ستنظم خلال الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة.

بعد ذلك، أقر المجلس نتائج أعمال اللجنة وتوصياتها واتخذ القرار المرفق(**القرار رقم ٢٠١٥/١٨٩ م.ت ٥١**).

البند السادس: تسمية الأجهزة التي ستستفيد من المنحة المالية للمشاركة في اللقاءات التي تعقدها المنظمة سنة ٢٠١٥:

استمع المجلس التنفيذي للمذكرة التي أعدتها الأمانة العامة اعتمادا على المادة السابعة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة بهذا الخصوص وعلى مقترحها المتعلق بأن يعتمد المجلس قائمة الاجهزة التي سبق أن استفادت من هذه المنحة خلال اللقاءات التي نظمت سنة ٢٠١٤. ثم تقدم معالي رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية بطلب إلى المجلس حول إمكانية استفادة جهازه من هذه المنحة. وقد حظي هذا الطلب بموافقة المجلس الذي اتخذ القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٥/١٩٠ م.ت ٥١**).

البند السابع: تقرير فريق المخطط الاستراتيجي للمنظمة:

استمع المجلس إلى عرض موجز قدمه السيد / نعمان زرزور، ممثل فريق المخطط الاستراتيجي للمنظمة عن نتائج أعمال هذا الفريق المتعلقة بتقييم نتائج تنفيذ المخطط الاستراتيجي لسنة ٢٠١٤ والتوصيات التي تقدم بها الفريق إلى المجلس التنفيذي.

بعد ذلك، أقر المجلس نتائج أعمال اللجنة وتوصياتها واتخذ القرار المرفق(**القرار رقم ٢٠١٥/١٩١ م.ت ٥١**).

البند الثامن: اعتماد الحساب الختامي لسنة ٢٠١٣:

بعد أن استمع المجلس إلى البيانات التي قدمها ممثل الأمانة العامة بخصوص التعديلات التي أجرتها الأمانة العامة تنفيذا لقرار المجلس في اجتماعه الخمسين وذلك في ضوء الملاحظات والمقترحات المقدمة من بعض الأجهزة الأعضاء، اتخذ المجلس القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٥/١٩٢ م. ت ٥١**)

البند التاسع: اعتماد الحساب الختامي لسنة ٢٠١٤:

بعد أن قدمت الأمانة العامة عرضا حول التقرير الذي اعدته بخصوص الحساب الختامي لسنة ٢٠١٤ وبعد أن استعرض ممثل ديوان المحاسبة الليبي - باعتباره عضو لجنة الرقابة المالية - تقرير لجنة الرقابة المالية حول مشروع الحساب الختامي للسنة المذكورة، تدخل عدد من أعضاء المجلس لإبداء ملاحظات ومقترحات حول عدد من الجوانب التي تضمنها هذا التقرير.

وفي ضوء ذلك، اتخذ المجلس القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٥/١٩٣ م.ت ٥١**).

البند العاشر: اعتماد الموازنة التقديرية لسنة ٢٠١٥:

بعد أن قدمت الأمانة العامة مشروع الموازنة التقديرية لسنة ٢٠١٥، اعتمد المجلس هذا المشروع واتخذ القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٥/١٩٤ م.ت ٥١**).

البند الحادي عشر: اعتماد ميزانية تكميلية لسنة ٢٠١٥ لتغطية نفقات الاجتماع الواحد والخمسين للمجلس التنفيذي للمنظمة.

بعد أن اطلع المجلس على المذكرة التي قدمتها الأمانة العامة بخصوص استخدام الهبة المقدمة من ديوان المحاسبة بدولة قطر بقيمة (٢٠,٠٠٠) دولار أمريكي كميزانية تكميلية لسنة ٢٠١٥ لتغطية نفقات الاجتماع الواحد والخمسين للمجلس، طلب معالي النائب الاول لرئيس المجلس ورئيس الاجتماع من الأمانة العامة تقديم بيانات توضيحية حول النفقات التقديرية لتنظيم الاجتماع.

وفي ضوء البيانات التي قدمتها الأمانة العامة في هذا الخصوص، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم ٢٠١٥/١٩٥ م.ت ٥١)**.

البند الثاني عشر: حول انعقاد الملتقى العربي الأوروبي الخامس المقرر عقده بدولة قطر:

بعد أن قدمت الأمانة العامة إلى المجلس المذكرة المتعلقة بهذا الموضوع وبعد اطلاعه على البيانات الواردة من ديوان المحاسبة بدولة قطر والأمانة العامة لمنظمة الاوروساي بخصوص تأجيل موعد انعقاد الملتقى العربي الأوروبي الخامس إلى الفترة من ٧ الى ٢٠١٥/١٢/٩، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم ٢٠١٥/١٩٦ م.ت ٥١)**.

البند الثالث عشر: حول تقارير الأجهزة العربية حول مشاركاتها في أعمال اللجان ومجموعات العمل المنبثقة عن منظمة انتوساي:

بعد أن استمع المجلس إلى التقارير التي قدمها أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة الأعضاء حول مشاركة أجهزتهم في اجتماعات اللجان ومجموعات العمل المتخصصة المنبثقة عن منظمة انتوساي، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم ٢٠١٥/١٩٧ م.ت ٥١)**.

البند الرابع عشر: حول تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية:

نظرا إلى عدم ورود طلبات من قبل الأجهزة الأعضاء لاستضافة اجتماع المجلس التنفيذي القادم، فقد اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم ٢٠١٥/١٩٨ م.ت ٥١)**.

البند الخامس عشر: توجيه برقيتي شكر وتقدير إلى سيادة رئيس الجمهورية التونسية ورئيس الحكومة:

بعد أن تناول الكلمة كل من السيد رئيس وفد الكويت ومعالي النائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي ليشيدا بالجهود الكبيرة التي بذلتها الأمانة العامة بالتعاون مع دائرة المحاسبات التونسية لإعداد وتنظيم اجتماع المجلس وكذلك للرعاية السامية التي حظيت بها جميع الوفود المشاركة في الاجتماع، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم ٢٠١٥/١٩٩ م.ت ٥١)**.

* * *

وفي نهاية الاجتماع، أخذ الكلمة السيد رئيس وفد ديوان المحاسبة بدولة الكويت ليتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من معالي النائب الأول لرئيس المجلس على حسن إدارته للاجتماع ومعالي الأمين العام والأمانة العامة ودائرة المحاسبات التونسية على حسن الاستقبال والتنظيم. ونقل تحيات كل من معالي الأستاذ/ عبد العزيز العدساني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت، رئيس المجلس التنفيذي، ونائبه إلى المجلس التنفيذي وتمنياتهما لأشغاله النجاح والتوفيق. كم أبلغ أعضاء المجلس دعوة ديوان المحاسبة بدولة الكويت إلى تنظيم ملتقى دولي حول المخطط الاستراتيجي خلال الربع الثاني من سنة ٢٠١٥ .

كما تناول الكلمة معالي النائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي لتقديم الشكر والتقدير إلى ديوان المحاسبة بدولة الكويت على هذه المبادرة وجدد شكره إلى الجمهورية التونسية والأمانة العامة على تنظيم هذا الاجتماع وتوفير مستلزمات نجاحه.

وعقب ذلك، تناول الكلمة معالي الأمين العام للمنظمة ليجدد التعبير عن سعادة تونس والأمانة العامة ودائرة المحاسبات التونسية باستضافة اجتماع المجلس التنفيذي وليتقدم بالشكر إلى أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة الأعضاء في المجلس وتمنياته لهم بعودة ميمونة إلى بلدانهم وذويهم.

واختتم المجلس أعماله يوم الأربعاء ٥ جمادى الثانية ١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٥/٣/٢٥.

عبد اللطيف الخراط
الرئيس الأول لدائرة المحاسبات
في الجمهورية التونسية
والأمين العامة للمنظمة

أ. أسامة بن جعفر فقيه
رئيس ديوان المراقبة العامة
بالمملكة العربية السعودية
والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة

قرارات وتوصيات المجلس التنفيذي للمنظمة
في اجتماعه الواحد والخمسين
تونس (الجمهورية التونسية)
من 3 الى 5 جمادى الثانية 1436 هـ
الموافق 23 - 2015/3/25 م

القرار رقم 2015/188 (م.ت.51): حول تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في اجتماعها السابع:

استمع المجلس إلى العرض الذي قدمه السيد/ رضا الماجري عضو لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة عن نتائج أعمالها في اجتماعها السابع وقرر ما يلي:

1ـ إقرار ترجمة مصطلحات معجم المعايير المهنية الى اللغتين الانكليزية والفرنسية وتكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإدراج هذه الترجمة على موقع المنظمة على شبكة الانترنت من أجل تعميم الاستفادة منها.

2ـ حث الأجهزة الأعضاء على الاستفادة من الترجمة العربية للمعايير الصادرة عن منظمة الانتوساي في مؤتمرها السابق والمنشورة على موقع منظمة الانتوساي على شبكة الانترنت والتي أعدها كل من:

ـ ديوان المحاسبة بدولة الكويت: المعايير 5500 و5530 و5540 و9250

ـ ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين: المعيار 5510

ـ ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة: المعيار 5520

ـ ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق: دليل تعزيز الحوكمة الرشيدة للموجودات العامة، وذلك بعد الانتهاء من اعتماده.

كما رحب المجلس بمبادرة اللجنة المتمثلة في إعداد أجهزة الرقابة في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة قطر والمملكة الأردنية الهاشمية لأوراق بحثية للتعريف بالمعايير المترجمة المذكورة.

3ـ إشراك أعضاء لجنة المعايير المهنية والرقابية في برنامج تطبيق معايير الانتوساي الذي ينظم بالتعاون بين المنظمة العربية ومبادرة تنمية الانتوساي وذلك من خلال التنسيق مع المبادرة المذكورة في هذا المجال وحث الأجهزة العربية على المشاركة في هذا البرنامج.

القرار رقم 2015/188 (م.ت.51): حول تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في اجتماعها السابع:

استمع المجلس إلى العرض الذي قدمه السيد/ رضا الماجري عضو لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة عن نتائج أعمالها في اجتماعها السابع وقرر ما يلي:

1ـ إقرار ترجمة مصطلحات معجم المعايير المهنية الى اللغتين الانكليزية والفرنسية وتكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإدراج هذه الترجمة على موقع المنظمة على شبكة الانترنت من أجل تعميم الاستفادة منها.

2ـ حث الأجهزة الأعضاء على الاستفادة من الترجمة العربية للمعايير الصادرة عن منظمة الانتوساي في مؤتمرها السابق والمنشورة على موقع منظمة الانتوساي على شبكة الانترنت والتي أعدها كل من:

ـ ديوان المحاسبة بدولة الكويت: المعايير 5500 و5530 و5540 و9250

ـ ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين: المعيار 5510

ـ ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة: المعيار 5520

ـ ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق: دليل تعزيز الحوكمة الرشيدة للموجودات العامة، وذلك بعد الانتهاء من اعتماده.

كما رحب المجلس بمبادرة اللجنة المتمثلة في إعداد أجهزة الرقابة في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة قطر والمملكة الأردنية الهاشمية لأوراق بحثية للتعريف بالمعايير المترجمة المذكورة.

3ـ إشراك أعضاء لجنة المعايير المهنية والرقابية في برنامج تطبيق معايير الانتوساي الذي ينظم بالتعاون بين المنظمة العربية ومبادرة تنمية الانتوساي وذلك من خلال التنسيق مع المبادرة المذكورة في هذا المجال وحث الأجهزة العربية على المشاركة في هذا البرنامج.

4- حث الأجهزة العربية على تبني إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة من أجل تحقيق الخطوة الإيجابية نحو تفعيل تطبيق معايير الانتوساي.

5- حث الأجهزة على الاستفادة من الترجمة العربية التي قام بها ديوان المحاسبة بدولة الكويت للمعايير الدولية حول المساعدات المتعلقة بالكوارث والمدرجة ضمن موقع منظمة الانتوساي على شبكة الانترنت.

6- مواصلة الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لإعداد قاعدة البيانات المتعلقة بتجميع الأدلة والإرشادات التي تستخدمها الأجهزة الأعضاء في المنظمة وقائمة المدربين المؤهلين من الأجهزة الأعضاء في مجال المعايير، فضلا عن المادة العلمية المتوفرة لدى كل جهاز من الأجهزة العربية.

7- الترحيب بالدعوة الكريمة الموجهة من قبل ديوان المحاسبة بدولة قطر لاستضافة الاجتماع الثامن للجنة المعايير المهنية والرقابية خلال الفترة من 24 إلى 2015/11/26.

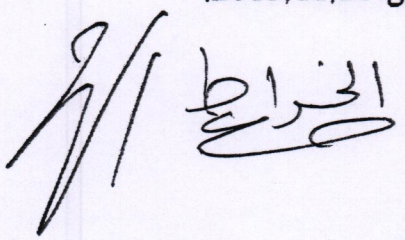

القرار رقم 2015/189 (م. ت. 51): حول تقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية في اجتماعها الثامن:

استمع المجلس إلى العرض الذي قدمه السيد/ محمد الصوابي نائب رئيس لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة عن نتائج أعمالها في اجتماعها الثامن وقرر ما يلي:

1ـ اعتماد نتائج تنفيذ اللقاءات خلال سنة 2014 والتوصيات الصادرة عن اللقاء التدريبي المنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية حول "تقنية الرقابة على المعلومات حسب آخر إصدار COBIT" واللقاء التدريبي المنعقد بدولة الكويت حول موضوع "التحديات التي تواجه الأجهزة في المراجعة البيئية".

2- الموافقة على مقترح اللجنة بإدراج اللقاء التدريبي حول موضوع "الإجراءات التحليلية في عملية الفحص والمراجعة" واللقاء التدريبي حول موضوع "رقابة الأداء على قطاع المياه والصرف الصحي" ضمن برنامج عمل المنظمة مستقبلا.

3- مواصلة الجهود التي تبذلها الأجهزة الأعضاء في كل من مصر والكويت والعراق والأردن لتأمين الترجمة العربية للأعداد الصادرة من مجلة الانتوساي.

4- مواصلة الأمانة العامة الإجراءات المتعلقة بالمسابقة الحادية عشرة للبحث العلمي.

5- اعتماد مشروع خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2015 والذي يتضمن اللقاءات العلمية والتدريبية التالية:

البرنامج التدريبي وفقاً لمنهجية الـ IDIحول موضوع " مراجعة ضمان الجودة".	ـ ديوان المحاسبة بدولة قطر	24 ـ 28/5/ 2015
اللقاء العلمي حول " تقييم البرامج والسياسات العمومية : أفضل التجارب والممارسات ".	ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	النصف الثاني من عام 2015
اللقاء التدريبي حول رقابة الأداء على قطاع إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية "	الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	يونيو 2015
اللقاء التدريبي حول " الرقابة على البيانات المالية باستخدام التطبيقات المعلوماتية "	ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية	النصف الثاني من عام 2015
اللقاء التدريبي حول موضوع " مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية ".	المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية	النصف الثاني من عام 2015

- **البحث العلمي:**

أ ـ مسابقة البحث العلمي

– مواصلة الإجراءات الخاصة بالمسابقة الحادية عشرة للبحث العلمي.

ب ـ الترجمة:

– ترجمة مجلة الانتوساي: مواصلة أجهزة الرقابة في كل من مصر والكويت والعراق والأردن ترجمة الأعداد الصادرة من مجلة الانتوساي.

– حث الأجهزة الأعضاء على ترجمة الإصدارات والأدلة الصادرة عن المنظمات الأجنبية ذات الصلة.

6- اعتماد استمارتي الاستقصاء الخاصتين بالمشاركين والمدربين في اللقاءات العلمية والتدريبية والنموذج الخاص بتفريغ بياناتهما.

7- اعتماد التوصيات المتعلقة بفريق عمل البيئة للمنظمة والمتمثلة في:

أ- قيام الفريق بتحديد برنامج عمل زمني واضح يمكن إنجازه خلال فترة زمنية محددة والتي تفصل بين الاجتماع السابق والاجتماع اللاحق.

ب - عدم اقتراح أية موضوعات جديدة إلا بعد الانتهاء مما تم برمجته من أعمال وتكليفات.

ج – قيام الفريق بإدراج الموضوعات ذات الصلة ضمن برنامج عمله وفقا لما يكلف به من قبل المجلس التنفيذي حتى تحقق هذه الأعمال أهدافها وفقا لمنهجية واضحة.

د– دعوة الفريق إلى مواصلة العمل لانجاز الموضوعات المعتمدة سابقا حتى موعد انعقاد الاجتماع القادم للفريق ورفع تقرير نهائي في شأنها حتى يتم اتخاذ القرار الخاص بها.

8- حث الأمانة العامة على سرعة إنجاز موقع المنظمة في شكله النهائي ووضعه حيز الاستخدام.

9- تكثيف الدورات التدريبية حول موضوع "الرقابة على تقنية المعلومات" ضمن برامج عمل المنظمة للسنوات القادمة لما لها من فائدة في تطوير عمل موظفي الأجهزة الأعضاء في مجال تقنية المعلومات.

10- اعتماد توصيات اللجنة المتعلقة بالدورة التدريبية التي استضافها ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي حول موضوع "تدريب المدربين" والمتمثلة في:

أـ العمل على إدراج هذا البرنامج ضمن برنامج عمل المنظمة للسنوات القادمة.

ب ـ حث الأجهزة على تنظيم برنامج تدريب مماثل داخلها لتأهيل أكبر عدد من منتسبيها في هذا المجال.

ج ـ الاستعانة قدر الإمكان بجميع خريجي هذا البرنامج في إعداد وتنفيذ البرامج المدرجة ضمن خطة تدريب كل جهاز.

11ـ تكثيف الدورات التدريبية حول موضوع "إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية" داخل الأجهزة العربية يشرف عليها المشاركون الذين ساهموا في هذه الدورة التدريبية.

12ـ مواصلة التنسيق بين مبادرة تنمية الانتوساي والأمانة العامة ولجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة والأجهزة الأعضاء في المنظمة لضمان حسن تنفيذ برنامج تطبيق معايير الانتوساي.

13ـ تحديد أولويات البرامج المستقبلية التي تنظمها مبادرة تنمية الانتوساي بالتعاون مع المنظمة العربية وفقا للترتيب التالي:

1- مكافحة الغش والفساد (دعم النزاهة والشفافية).
2- العلاقة مع الإطراف ذات الصلة.
3- تنمية القدرات المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة.
4- تعزيز القدرة على التعلم الالكتروني.
5- برامج القادة الشباب.
6- مراجعة النظير.

14- الموافقة على موضوع الندوة التي ستنظم خلال الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة وكذلك محوريها الأول والثاني مع تعديل العنوان ليكون (**دور الأجهزة العليا للرقابة في تقويم الموازنة العامة للدولة**) عوضا عن (**دور الأجهزة العليا للرقابة في تقويم تقديرات الموازنة العامة للدولة**) وذلك رفعا للالتباس حيث أن تقديرات الموازنة من اختصاصات وزارة المالية أو السلطة التنفيذية.

القرار رقم 2015/190 (م. ت. 51): تسمية الأجهزة التي ستستفيد من المنحة المالية للمشاركة في اللقاءات التي تنظم سنة 2015:

بعد دراسة المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة بخصوص هذا الموضوع، قرر المجلس أن تستفيد من المنحة أجهزة الرقابة في كل من الأردن ولبنان والسودان وموريتانيا واليمن وفلسطين.

كما وافق المجلس على الطلب المقدم من رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية إلى المجلس لتمكين جهازه من الاستفادة من المنحة خلال سنة 2015.

ووجه المجلس الأمانة العامة بتطبيق المعايير المعتمدة للاستفادة من المنحة بدقة.

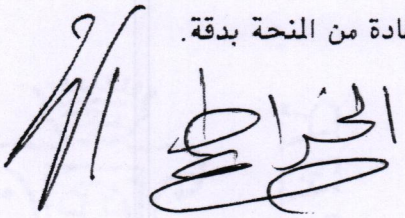

القرار رقم 2015/191 (م. ت. 51): تقرير فريق المخطط الاستراتيجي للمنظمة:

بعد أن استمع المجلس إلى العرض المقدم من السيد نعمان زرزور عضو فريق المخطط الاستراتيجي عن نتائج تنفيذ المخطط الاستراتيجي للمنظمة لسنة 2014، أوصى بمواصلة تقييم النتائج السنوية لتنفيذ المخطط الاستراتيجي.

كما وافق على التوصيات التالية التي تقدم بها هذا الفريق والتي تهدف إلى تطوير وتفعيل الخطط التشغيلية القادمة وتذليل الصعوبات التي تواجه عمل الفريق:

1- الطلب من الأجهزة الأعضاء إيلاء التخطيط الاستراتيجي الأهمية اللازمة في سبيل الارتقاء بالعمل المؤسسي لدى المنظمة العربية.

2- تشجيع الأجهزة الأعضاء على مساعدة المنظمة العربية في تحقيق طموحاتها، والتأكيد على دعم الأمانة العامة بالموارد المالية اللازمة أو مساعدتها على تنفيذ خططها بكفاءة وفاعلية وذلك لتعزيز قدراتها المؤسسية ولمواكبة التطورات العالمية أسوة ببعض المنظمات الإقليمية الأخرى والمبادرات الصادرة عن المنظمة الدولية (الإنتوساي) في هذا الشأن.

3- التأكيد على استفادة الأجهزة الأعضاء من نتائج التقرير بالاطلاع على تجارب بعض الأجهزة العربية في المجالات الجديدة سواء بالنسبة للأساليب المتبعة في أداء العمل المهني أو خبرتها في وضع وتطوير أدلة مهنية أو نجاحها في تطبيق بعض المفاهيم الحديثة، والعمل على تسهيل تبادل المعارف والتجارب فيما بين الأجهزة الأعضاء.

4- تدارك الثغرات والصعوبات التي رافقت تنفيذ الخطة التشغيلية لعام 2014، بهدف تطوير النتائج القادمة.

5- التأكيد على تحديد موظف اتصال في كل جهاز للتنسيق مع الأمانة العامة وفريق المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية.

6- يفضل تحديد فريق أو إدارة معينة لتعبئة بيانات نماذج الخطة التشغيلية، وذلك بهدف خلق انسجام فيما يتعلق بتوثيق انجازات الأجهزة خلال الفترات المتعاقبة، خاصة بالنسبة للأهداف التي تحتاج إلى أكثر من سنة لتحقيقها بشكل كامل.

7- حث الأجهزة على الالتزام بالمهل المحددة للإجابة على مراسلات الأمانة العامة ذات العلاقة بالمخطط الاستراتيجي.

كما وجه المجلس هذا الفريق بمواصلة تقييم النتائج السنوية لتنفيذ المخطط الاستراتيجي.

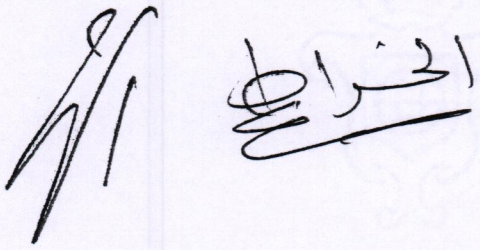

القرار رقم 2015/192 (م. ت. 51): اعتماد الحساب الختامي لسنة 2013:

بعد أن اطلع المجلس على التعديلات التي سبق أن وجه الأمانة بإجرائها في اجتماعه الخمسين في ضوء الملاحظات والمقترحات المقدمة من بعض الأجهزة الأعضاء وموافقة المجلس التنفيذي عليها، اعتمد المجلس الحساب الختامي لسنة 2013.

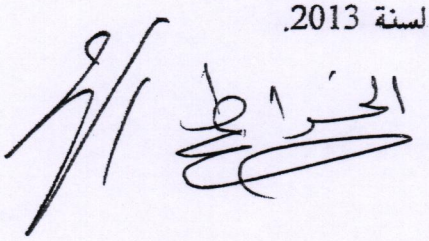

القرار رقم 2015/193 (م. ت. 51): اعتماد الحساب الختامي لسنة 2014:

بعد الاستماع إلى تقرير لجنة الرقابة المالية حول مشروع الحساب الختامي لسنة 2014 والى التوضيحات المقدمة في شأنه من قبل الأمانة العامة:

ـ اعتمد المجلس الحساب الختامي لسنة 2014.

ووجه الأمانة العامة بتثبيت إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها بموجب مذكرات صادرة عن الأمين العام للمنظمة وإصدارها بقرارات رسمية.

ـ وافق على تكوين مخصص انخفاض للأرصدة المدينة بمبلغ 681.32 دولار أمريكي.

ـ اعتماد المجلس تسمية "الاحتياطي المالي المستثمر" عوضا عن تسمية "الاحتياطي المالي" فيما يتعلق بمبلغ سبعمائة وستة وستون ألف دولار (766.000 دولار) الموضوع بالبنك في شكل وديعة.

وتقدم المجلس بالشكر إلى عضوي لجنة الرقابة المالية من الجهازين الليبي والقطري على ما بذلاه من جهد لحسن تنفيذ المهمة الموكلة إليهما.

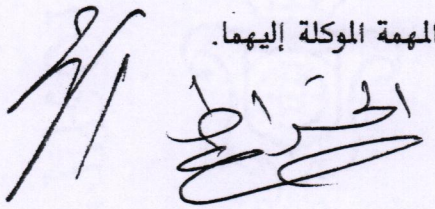

القرار رقم 2015/194 (م. ت. 51): اعتماد الموازنة التقديرية لسنة 2015:

قرر المجلس اعتماد الموازنة التقديرية لسنة 2015 بابا بابا على النحو التالي:

النفقات–

بالدولار الأمريكي

الأبـــواب والبنـــود	2015
❖ الباب الأول: النفقات الجارية	
- البنـــد الأول : الرواتـــب والأجـــور والمكافـــآت	111.000
- البنـــد الثاني : المصروفات العامة	23.800
- البنـــد الثالث : نفقات السفر والاستقبال	20.000
- البنـــد الرابع : نفقات المجلة	6.000
- البنـــد الخامس : نفقات التدريب	30.000
- البنـــد السادس : نفقات البحث العلمي	2.200
إجمالي الباب الأول	**193.000**
❖ الباب الثاني: النفقات الرأسمالية	5.000
❖ الباب الثالث: الفائض المقدر	لاشئ
المجمـــــوع	**198.000**

II– تقـدير الإيرادات

بالدولار الأمريكي

الأبـــواب	2015
الباب الأول : مساهمات الأجهزة الأعضاء	162.000
الباب الثاني: الاعانات والتبرعات	-
الباب الثالث: إيرادات أخرى متنوعة (فوائد بنكية...)	6.000
المجمـــــوع	**168.000**

- يتم تمويل النقص المقدر في الموارد مقارنة بالنفقات وهو 30.000 دولار أمريكي من الفائض المتراكم من سنوات سابقة.

- وجّه المجلس الأمانة العامة بالحرص التام على ترشيد الإنفاق لمعالجة العجز في الموازنة التقديرية.

القرار رقم 2015/195 (م. ت. 51): اعتماد ميزانية تكميلية لسنة 2015 لتغطية نفقات الاجتماع الواحد والخمسين للمجلس التنفيذي للمنظمة:

بعد أن استعرض المجلس المذكرة المقدمة من الأمانة العامة والمتضمنة طلب استخدام الهبة المقدمة من ديوان المحاسبة بدولة قطر بقيمة 20.000 ألف دولار أمريكي كميزانية تكميلية لسنة 2015 وذلك لتغطية نفقات الاجتماع الواحد والخمسين للمجلس التنفيذي، وبعد أن استمع الى توضيحات الأمانة العامة بخصوص الاستفسارات المتعلقة بالنفقات التقديرية لتنظيم اجتماع المجلس التنفيذي الواحد والخمسين وفق ما تضمنه الجدول التالي:

النفقات التقديرية للاجتماع الواحد والخمسين للمجلس التنفيذي للمنظمة بالدينار

النفقات	المبالغ
- الفنـــدق	11000
- أعـــلام الدول العربية	800
- المضخمـــات الصوتية	1000
- كراء مصور وتسجيل	1000
- مأدبة عشـاء	6000
- قرطاسية	800
- كـراء حـافلات	2000
- غداء للرحلـــة	1500
- شـراء محـافظ وحاملات أسماء	3000
- كـراء سيـارات مراسم	6500
- نفقـــات أخرى	4000
الإجمالي	**37600**
الإجمالي بالدولار الأمريكي	**19000**

وافق المجلس على اعتماد الميزانية التكميلية المطلوبة ومقدارها عشرون ألف دولار (20.000 دولارا).

القرار رقم 2015/196 (م. ت. 51): حول انعقاد الملتقى العربي الأوروبي الخامس المقرر عقده بدولة قطر:

بعد أن اطلع المجلس على البيانات المقدمة إليه من قبل ديوان المحاسبة بدولة قطر والأمانة العامة للمنظمة العربية والأمانة العامة لمنظمة الاوروساي، بخصوص الظروف التي أحاطت بتأجيل انعقاد الملتقى العربي الأوروبي الخامس إلى الفترة من 7 إلى 9 /2015/12، وافق المجلس على هذا الموعد، ووجه الأمانة العامة للقيام بأعمال التنسيق اللازمة مع كل من ديوان المحاسبة بدولة قطر والأمانة العامة لمنظمة الاوروساي لإعداد وتنظيم هذا الملتقى في موعده المحدد وشكله الجديد.

القرار رقم 2015/197 (م. ت. 51): عرض تقارير الأجهزة الأعضاء حول نشاطها في لجان ومجموعات عمل الانتوساي:

استمع المجلس إلى ملخص حول التقارير المقدمة من معالي رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية والنائب الأول لرئيس المجلس وعقب استعراض التقارير التي أعدها ديوان المحاسبة بدولة الكويت وديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية عن مشاركاتها في أعمال اللجان ومجموعات عمل الانتوساي:

1ـ يتقدم المجلس بالشكر إلى أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة الأعضاء السالفة الذكر على ما بذلوه من جهود لإفادة المجلس التنفيذي بتقاريرهم حول مشاركاتهم في اجتماعات هذه اللجان ومجموعات العمل.

2ـ يحث المجلس بقية الأجهزة على موافاة الأمانة العامة بتقاريرها حول مشاركاتها في اجتماعات اللجان ومجموعات العمل التابعة للانتوساي بهدف عرضها على المجلس التنفيذي وتعميم الاستفادة منها.

القرار رقم 2015/198 (م. ت. 51): تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي:

قرر المجلس عقد اجتماعه الثاني والخمسين خلال الربع الأول من سنة 2016 ببلد احد الأجهزة الأعضاء في المجلس أو في مقر الأمانة العامة، على أن تتولى الأمانة العامة التنسيق مع معالي رئيس المجلس التنفيذي لتحديد موعد ومكان انعقاده ومشروع جدول أعماله.

وأوصى المجلس الأمانة العامة بدراسة إمكانية أن تعقد مستقبلا ثلاثة اجتماعات للمجلس التنفيذي بين كل دورتين للجمعية العامة وذلك على غرار ما هو معمول به في المنظمات الشبيهة وبما من شأنه أن يساهم في توفير الوقت والجهد والاقتصاد في النفقات.

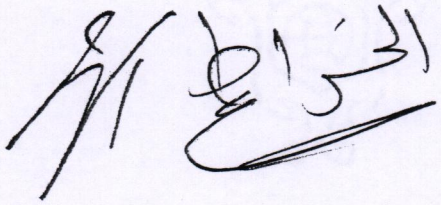

القرار رقم 2015/199 (م. ت. 51): توجيه برقيتي شكر وتقدير إلى سيادة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة:

قرر المجلس توجيه برقية شكر وتقدير إلى سيادة رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي والسيد رئيس الحكومة الحبيب الصيد على الموافقة على عقد هذا الاجتماع بالجمهورية التونسية وعلى ما حظيت به الوفود المشاركة من طيب الوفادة وكرم الضيافة طيلة إقامتهم في بلدهم الثاني الجمهورية التونسية.

خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2015

أولا: اللقاءات العلمية والتدريبية :

1 - برنامج تدريبي وفقا لمنهجية الـ IDI حول موضوع " مراجعة ضمان الجودة " ويتضمن :

أ - لقاء تمهيدي يعقده الجهاز المستضيف للبرنامج لتحديد عناصر الموضوع التفصيلية ولإعداد دليل المدرب ودليل المشارك من قبل فريق من الخبراء المدربين يتم التنسيق بشأنهم مع الأمانة العامة.

ب - تنظيم لقاء تدريبي وفقا للتفصيلات التالية :

أهداف البرنامج	الجهاز المستضيف	مدة البرنامج	موعد البرنامج	المشاركون في البرنامج	عدد المشاركين في البرنامج	العناصر التفصيلية للبرنامج
تعزيز قدرات المشاركين في مجال إجراء مراجعات ضمان الجودة على المستوى المؤسّسي وعلى مستوى مهمّات الرقابة المالية ورقابة الأداء	**ديوان المحاسبة بدولة قطر**	تحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف	**- مايو 2015**	يشارك في البرنامج موظفون فنيون ممن هم في درجة مراقب أو مدقق وتتوفر لديهم خبرة عملية في مجال الرقابة المالية لا تقل عن سنتين بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية ولا تزيد عن عشر سنوات . أما بالنسبة لمن يحملون مؤهلات متوسطة ، فلا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر سنة . ويتعين أن تتوفر لدى المتدرب خبرة في مجال موضوع البرنامج وألا يفوق سنه عن الخمسة وأربعين سنة	يتراوح العدد بين 20 و35 متدربا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة ، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين ، اثنين أصليين وواحد احتياطي. وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعليها أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل	تحدد عناصر البرنامج خلال اللقاء التمهيدي الذي يعقد لهذا الغرض. ويفضل أن تتم الاستعانة بالمادة العلمية والتدريبية المتوفرة لدى مبادرة تنمية الانتوساي بهذا الخصوص.

تصميم دليل المدرب ودليل المشارك	إدارة اللقاء	إعداد حالات عملية حول موضوع اللقاء	تكاليف البرنامج	طبع وتوزيع وثائق البرنامج	تقويم البرنامج	الشهادات
يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين	يعين مدير البرنامج بالتنسيق بين رئيس الجهاز المستضيف والأمين العام للمنظمة	يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع البرنامج . ويتعين أن يستخدم أثناء الاعداد والتقديم نظام POWER POINT ويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في البرنامج	- يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ البرنامج وفق ما نصت عليه الفقرة . أ . من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة ، مع إمكانية تحمل المنظمة وبطلب من الجهاز المستضيف ، نفقات بعض المحاضرين اذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملا بأحكام الفقرة . ب . من المادة المذكورة . - تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه . - تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية. ويكون ذلك بواقع مشارك واحد من كل جهاز .	يتولى الجهاز المستضيف طبع أو نسخ الوثائق المتعلقة بالبرنامج وتوزيعها على المتدربين أثناء البرنامج .	- يجيب المتدربون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية . - يجيب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية . - يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريرا مشتركا يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ البرنامج وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف .	يعطى المتدربون في نهاية البرنامج شهادات " اجتياز دورة تدريبية " . كما تمنح الأمانة العامة " شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين . ويجب عند إعطاء شهادة اجتياز الدورة التدريبية الأخذ في الاعتبار العناصر التالية : - حضور المتدرب كامل جلسات البرنامج . - مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمنها البرنامج .

2 ـ اللقاء التدريبي حول موضوع " رقابة الأداء على قطاع إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ".

أهداف اللقاء	الجهاز المستضيف	مدة اللقاء	موعد اللقاء	المشاركون في اللقاء	عدد المشاركين في اللقاء	العناصر التفصيلية للقاء
تزويد المشاركين بالمعلومات اللازمة عن رقابة اداء قطاع انتاج الطاقة الكهربائية والتعرف على المعايير العالمية لانتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية والتخطيط والمشاريع الاستثمارية في هذا المجال.	**الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية**	تحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة بالجهاز المستضيف	**يونيو 2015**	يشارك في اللقاء موظفون فنيون ممن هم في درجة مراقب او مدقق وتتوفر لديهم خبرة عملية في مجال الرقابة المالية لا تقل عن سنتين بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية ولا تزيد عن عشر سنوات . اما بالنسبة لمن يحملون مؤهلات متوسطة ، فلا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر سنة . ويتعين ان تتوفر لدى المتدرب خبرة في مجال موضوع اللقاء والا يفوق سنه عن الخمسة واربعين سنة .	يتراوح العدد بين 20 و35 متدربا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة ، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين ، اثنين أصليين وواحد احتياطي . وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعليها أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل .	ـ مفهوم رقابة الأداء على قطاع انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ـ المعايير الدولية والتطبيقات العملية في رقابة أداء قطاع إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ـ أفضل الممارسات في مجال رقابة أداء قطاع إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ـ مفهوم الرقابة على عقود إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية. . عرض حالات عملية . تمارين تطبيقية ... . عرض تجارب الأجهزة المشاركة ـ أية عناصر أخرى يرى الجهاز المستضيف إضافتها

تصميم دليل المدرب ودليل المشارك	إدارة اللقاء	إعداد حالات عملية حول موضوع اللقاء	تكاليف اللقاء	طبع وتوزيع وثائق اللقاء	تقويم اللقاء	الشهادات

يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين	يعين مدير اللقاء بالتنسيق بين رئيس الجهاز المستضيف والأمين العام للمنظمة	يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع اللقاء . ويتعين أن يستخدم أثناء الاعداد والتقديم نظام POWER POINT ويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء	ـ يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ اللقاء وفق ما نصت عليه الفقرة . أ . من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة ، مع إمكانية تحمل المنظمة وبطلب من الجهاز المستضيف ، نفقات بعض المحاضرين اذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملا بأحكام الفقرة . ب . من المادة المذكورة . ـ تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه . ـ تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية. ويكون ذلك بواقع مشارك واحد من كل جهاز .	يتولى الجهاز المستضيف طبع أو نسخ الوثائق المتعلقة بالبرنامج وتوزيعها على المتدربين أثناء اللقاء .	ـ يجيب المتدربون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية . ـ يجيب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية . ـ يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريرا مشتركا يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ اللقاء وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف .	يعطى المتدربون في نهاية اللقاء شهادات " اجتياز دورة تدريبية " . كما تمنح الأمانة العامة " شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين . ويجب عند إعطاء شهادة اجتياز الدورة التدريبية الأخذ في الاعتبار العناصر التالية : – حضور المتدرب كامل جلسات اللقاء . – مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمنها اللقاء .

3 ـ اللقاء التدريبي حول موضوع " الرقابة على البيانات المالية باستخدام التطبيقات المعلوماتية ".

أهداف اللقاء	الجهاز المستضيف	مدة اللقاء	موعد اللقاء	المشاركون في اللقاء	عدد المشاركين في اللقاء	العناصر التفصيلية للقاء
يهدف اللقاء الى تحديد المنهجية العامة للرقابة على البيانات المالية باستخدام التطبيقات المعلوماتية	**ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية**	تحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف	النصف الثاني من 2015	يشارك في اللقاء موظفون فنيون ممن هم في درجة مراقب أو مدقق وتتوفر لديهم خبرة عملية في مجال الرقابة المالية لا تقل عن سنتين بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية ولا تزيد عن عشر سنوات . أما بالنسبة لمن يحملون مؤهلات متوسطة ، فلا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر سنة . ويتعين أن تتوفر لدى المتدرب خبرة في مجال استخدام الحاسوب وألا يفوق سنه عن الخمسة وأربعين سنة	يتراوح العدد بين 20 و35 متدربا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة ، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين ، اثنين أصليين وواحد احتياطي. وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعليها أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل	ـ معايير الرقابة على البيانات المالية باستخدام التطبيقات المعلوماتية . تحديد بيئة العمل في الرقابة على البيانات المالية ـ تحديد الضوابط الرقابية العامة لتطبيقات المعلوماتية . أفضل الممارسات في مجال تطبيق النظم المعلوماتية على رقابة البيانات المالية . تمارين عملية . عرض تجارب الجهاز المستضيف والوفود المشاركة في اللقاء ـ أية عناصر أخرى يرى الجهاز المستضيف إضافتها

تصميم دليل المدرب ودليل المشارك	إدارة اللقاء	اعداد حالات عملية حول موضوع اللقاء	تكاليف اللقاء	طبع وتوزيع وثائق اللقاء	تقويم اللقاء	الشهادات
يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين	يعين مدير اللقاء بالتنسيق بين رئيس الجهاز المستضيف والأمين العام للمنظمة	يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع اللقاء . ويتعين أن يستخدم أثناء الاعداد والتقديم نظام POWER POINT ويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء	- يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ اللقاء وفق ما نصت عليه الفقرة . أ . من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة ، مع إمكانية تحمل المنظمة وبطلب من الجهاز المستضيف ، نفقات بعض المحاضرين اذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملا بأحكام الفقرة . ب . من المادة المذكورة . - تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه . - تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية. ويكون ذلك بواقع مشارك واحد من كل جهاز .	يتولى الجهاز المستضيف طبع أو نسخ الوثائق المتعلقة بالبرنامج وتوزيعها على المتدربين أثناء اللقاء .	- يجيب المتدربون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية . - يجيب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية . - يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريرا مشتركا يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ اللقاء وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف .	يعطى المتدربون في نهاية اللقاء شهادات " اجتياز دورة تدريبية " . كما تمنح الأمانة العامة " شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين . ويجب عند إعطاء شهادة اجتياز الدورة التدريبية الأخذ في الاعتبار العناصر التالية : - حضور المتدرب كامل جلسات اللقاء . - مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمنها اللقاء .

4 - اللقاء التدريبي حول موضوع " مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية ".

أهداف اللقاء	الجهاز المستضيف	مدة اللقاء	موعد اللقاء	المشاركون في اللقاء	عدد المشاركين في اللقاء	العناصر التفصيلية للقاء
تنمية معارف ومهارات المشاركين في مجال مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية من خلال اطلاعهم على مخاطر الغش والفساد واجراءات الرقابة لكشف الغش والفساد والمشاكل والصعوبات التي تواجه الاجهزة الرقابية في هذا المجال وكيفية معالجتها	المجلس الاعلى للحسابات بالمملكة المغربية	تحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف	النصف الثاني من 2015	يشارك في اللقاء موظفون فنيون ممن هم في درجة مراقب أو مدقق وتتوفر لديهم خبرة عملية في مجال الرقابة المالية لا تقل عن سنتين بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية ولا تزيد عن عشر سنوات . أما بالنسبة لمن يحملون مؤهلات متوسطة ، فلا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر سنة . ويتعين أن تتوفر لدى المتدرب خبرة في مجال موضوع اللقاء وألا يفوق سنه عن الخمسة وأربعين سنة	يتراوح العدد بين 20 و35 متدربا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة ، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين ، اثنين أصليين وواحد احتياطي. وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعليها أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل.	ـ الاطار العام للغش والفساد في ادارة الموراد البيئية والطبيعية ـ اهم القضايا البيئية والمخاطر الناتجة عنها . اساليب الغش وآثارها على البيئة ـ تقييم مخاطر الغش والفساد في القضايا البيئية . اجراءات الرقابة لكشف الغش والفساد في القضايا البيئية . المشاكل والصعوبات التي تواجه الاجهزة الرقابية في مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية . تمارين عملية لتدعيم الجوانب النظرية . عرض حالات عملية للجهاز المستضيف والاجهزة المشاركة.. اية عناصر اخرى يرى الجهاز المستضيف اضافتها.

تصميم دليل المدرب ودليل المشارك	ادارة اللقاء	اعداد حالات عملية حول موضوع اللقاء	تكاليف اللقاء	طبع وتوزيع وثائق اللقاء	تقويم اللقاء	الشهادات
يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين	يعين مدير اللقاء بالتنسيق بين رئيس الجهاز المستضيف والأمين العام للمنظمة	يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع اللقاء . ويتعين أن يستخدم أثناء الاعداد والتقديم نظام POWER POINT ويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء	- يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ اللقاء وفق ما نصت عليه الفقرة . أ . من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة ، مع إمكانية تحمل المنظمة وبطلب من الجهاز المستضيف ، نفقات بعض المحاضرين اذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملا بأحكام الفقرة . ب . من المادة المذكورة . - تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه . - تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية. ويكون ذلك بواقع مشارك واحد من كل جهاز .	يتولى الجهاز المستضيف طبع أو نسخ الوثائق المتعلقة بالبرنامج وتوزيعها على المتدربين أثناء اللقاء .	- يجيب المتدربون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية . - يجيب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية . - يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريرا مشتركا يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ اللقاء وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف .	يعطى المتدربون في نهاية اللقاء شهادات " اجتياز دورة تدريبية " . كما تمنح الأمانة العامة " شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين . ويجب عند إعطاء شهادة اجتياز الدورة التدريبية الأخذ في الاعتبار العناصر التالية : - حضور المتدرب كامل جلسات اللقاء . - مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمنها اللقاء .

5 ـ اللقاء العلمي حول موضوع " تقييم البرامج والسياسات العمومية : أفضل التجارب والممارسات "

أهداف اللقاء	الجهاز المستضيف	مدة اللقاء	موعد اللقاء	المشاركون في اللقاء	عدد المشاركين في اللقاء	العناصر التفصيلية للقاء
يهدف اللقاء إلى تزويد المشاركين بالمفاهيم المتعلقة بتقييم البرامج والسياسات العمومية وبالمهارات اللازمة لذلك وتعريفهم بأفضل الممارسات في هذا المجال.	**ديوان المحاسبة بالمملكة الاردنية الهاشمية**	تحدد بالتنسيق بين الأمانة العامة والجهاز المستضيف	النصف الثاني من 2015	يشارك في اللقاء الاشرافيون والمدراء في أجهزة الرقابة الأعضاء ممن لديهم خبرة في مجال موضوع اللقاء.	يتراوح العدد بين 20 و35 متدربا يمثلون الأجهزة الأعضاء في المنظمة ، بحيث يرشح كل جهاز ثلاثة موظفين ، اثنين أصليين وواحد احتياطي. وتستوفي الأمانة العامة النقص من بين الاحتياطيين وعليها أن تراعي في الاختيار إعطاء الأفضلية للجهاز الذي لم يستفد من مثل هذه الفرصة من قبل.	. مفهوم تقييم السياسات العامة ـ أهمية تقييم السياسات العامة كأداة للتحسين . منهجية تقييم السياسات العامة وتقنياتها ـ أدوات ووسائل وأساليب تقييم البرامج والسياسات العمومية ـ مشكلات ومعوقات تقييم السياسات العمومية ـ عرض حالات عملية عن أفضل الممارسات في مجال تقييم السياسات العامة. عرض تجربة الجهاز المستضيف وتجارب الأجهزة الأعضاء أية عناصر أخرى يرى الجهاز المستضيف إضافتها . إعداد توصيات حول موضوع اللقاء.

تصميم دليل المدرب ودليل المشارك	إدارة اللقاء	إعداد بحوث حول موضوع اللقاء	تكاليف اللقاء	طبع وتوزيع وثائق اللقاء	تقويم اللقاء	الشهادات
يصمم الدليل من قبل فريق الخبراء المدربين	يعين مدير اللقاء بالتنسيق بين رئيس الجهاز المستضيف والأمين العام للمنظمة	يتعين على كل وفد جهاز مشارك إعداد وتقديم حالة عملية تتضمن تجربة جهازه في إحدى المجالات المتعلقة بموضوع اللقاء . ويتعين أن يستخدم أثناء الإعداد والتقديم نظام POWER POINT ويعتبر إعداد الحالة العملية المذكورة إحدى شروط المشاركة في اللقاء	- يتحمل الجهاز المستضيف نفقات تنفيذ اللقاء وفق ما نصت عليه الفقرة . أ . من المادة السادسة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية والبحث العلمي للمنظمة ، مع إمكانية تحمل المنظمة وبطلب من الجهاز المستضيف ، نفقات بعض المحاضرين اذا تم استقدامهم من خارج الجهة المستضيفة وذلك عملا بأحكام الفقرة . ب . من المادة المذكورة . - تتحمل الأجهزة المشاركة نفقات سفر وإقامة موفديها إليه . - تتحمل المنظمة نفقات سفر وإقامة مرشحي الأجهزة التي يعينها المجلس التنفيذي للاستفادة من المنحة المالية. ويكون ذلك بواقع مشارك واحد من كل جهاز .	يتولى الجهاز المستضيف طبع أو نسخ الوثائق المتعلقة بالبرنامج وتوزيعها على المتدربين أثناء اللقاء .	- يجيب المتدربون على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية . - يجيب الخبراء على صحيفة الاستقصاء التي أعدتها لجنة تنمية القدرات المؤسسية . - يعد مدير اللقاء وممثل الأمانة العامة تقريرا مشتركا يستعرضان فيه جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ اللقاء وكذلك نتائج تحليل صحائف استقصاء المتدربين والخبراء والمقترحات التي أمكن استخلاصها من الإجابات على هذه الصحائف .	يعطى المتدربون في نهاية اللقاء شهادات " مشاركة في لقاء علمي " . كما تمنح الأمانة العامة " شهادات تقدير" إلى رئيس الجهاز المستضيف والى مدير اللقاء والى الخبراء المدربين . ويجب عند إعطاء شهادة مشاركة في لقاء علمي الأخذ في الاعتبار العناصر التالية : - حضور المشارك كامل جلسات اللقاء . - مساهمته في المناقشات والتمارين العملية التي تضمنها اللقاء .

ثانيا: البحث العلمي :

1 ـ المسابقة الحادية عشرة للبحث العلمي :

بعد أن أفادت الأمانة العامة الأجهزة الأعضاء بقبول مرشحيها في المسابقة الحادية عشرة ، سوف تتولى إرسال البحوث التي ترد إليها على لجنة التقويم التي شكلها المجلس التنفيذي في اجتماعه الخمسين.

2 ـ الترجمة :

ـ مواصلة ترجمة الأعداد الصادرة خلال سنة 2014 من المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية إلى اللغة العربية من قبل كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية (يناير) وديوان المحاسبة بدولة الكويت (عدد ابريل) وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق (يوليو) وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية (أكتوبر).

ـ ترجمة بعض الأدلة والإصدارات الصادرة عن الجهات الأجنبية في مجال الرقابة المالية من قبل الأجهزة التي ترغب في ذلك وموافاة الأمانة العامة بها لتوزيعها على بقية الأجهزة.

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الأمانة العامة

إعلان عن تنظيم المسابقة الحادية عشرة للبحث العلمي في مجال الرقابة

بناءً على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دورتها العادية الحادية عشرة المنعقدة بمدينة الكويت خلال الفترة من 25 الى 2013/6/27 ، تعلن الأمانة العامة للمنظمة العربية عن إجراء المسابقة الحادية عشرة للبحث العلمي في مجال الرقابة المالية لاختيار أحسن خمسة أبحاث تكتب خصيصا للمسابقة في كل موضوع من الموضوعات الثلاثة التالية :

الموضوع الأول : التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية في المراجعة البيئية .

الموضوع الثاني : أهمية موازنة البرامج والأداء وفاعليتها في ترشيد النفقات .

الموضوع الثالث : مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في تطوير نظم الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة لرقابتها .

وذلك وفقا للشروط التالية :

1- يتقدم الباحث للمسابقة بطلب يعده على نموذج قسيمة الاشتراك المرفقة ويحال الطلب بموجب كتاب من جهاز الرقابة المالية الذي يعمل به إلى الأمانة العامة قبل انتهاء الموعد المحدد لقفل باب الاشتراك وهو يوم **2014/6/30** وترفق السيرة الذاتية بالطلب.

2- أن يكون الباحث من بين الموظفين الفنيين العاملين في أحد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء في المنظمة العربية.

3- يتم قبول البحوث المشاركة لإذكاء روح الفريق في العمل ، على ألا يزيد عدد المشاركين في البحث عن عضوين ويعد كل منهما قسيمة اشتراك موضحا بها تلك المشاركة.

4- لا يجوز الاشتراك بأكثر من بحث للشخص الواحد.

5- ألا يقل مؤهل الباحث عن شهادة الباكالوريوس او ما يعادلها والا تتعدى مدة خبرته في مجال الرقابة عشرين عاما.

6- الالتزام في اعداد البحث بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء النواحي التشكيلية كإعداد مقدمة للبحث تبين المشكلة والهدف ومنهج البحث وخطته وتقسيماته وتوثيق مصادره بدقة وأمانة والالتزام بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها أو النواحي الموضوعية كعرض الموضوع بدقة ووضوح وعمق والانتهاء بالنتائج والتوصيات.

7- يجب أن يتناول البحث المقدم الجوانب العلمية والتطبيقية للموضوع والتي تساهم في تطوير وإثراء العمل الرقابي.

8- أن يكون البحث قد أعد خصيصا للاشتراك في المسابقة والا يكون قد أعد في نطاق جامعي أو لنيل درجة علمية أو جائزة تشجيعية أو تقديرية من قبل.

9- ألا تقل عدد صفحات البحث عن ثلاثين صفحة ولا تزيد على مائة صفحة (A4) وأن يكون الخط المستخدم (بنط 14).

10- يقدم ملخص للبحث بحدود 300 الى 500 كلمة.

11- أن يكون البحث محررا بلغة عربية سليمة من الناحيتين اللغوية والاملائية.

12- يرسل البحث في شكل وثيقة غير قابلة للتغيير (PDF) على العنوان الالكتروني للأمانة العامة في موعد غايته يوم **2014/3/31** وتعتبر البحوث التي ترسل بعد هذا التاريخ غير مقبولة للاشتراك في المسابقة.

13- يتم تقويم البحوث المقدمة من قبل أعضاء لجنة التقويم وفقا للشروط التي يعدها المجلس التنفيذي للمنظمة . وتمنح خمس جوائز مالية لأصحاب البحوث الفائزة في كل من موضوعات المسابقة الثلاثة وبحث لا تقل درجة تقييم البحوث عن 70 وتكون الجوائز وفقا للتالي :

- **الجـائزة الاولى: 1300 دولار امريكي**
- **الجـائزة الثانيـة: 1100 دولار امريكي**
- **الجـائزة الثالثـة: 900 دولار امريكي**
- **الجـائزة الرابعة: 700 دولار امريكي**
- **الجـائزة الخامسة: 500 دولار امريكي**

14 - إحالة الموضوع على لجنة المسابقة من أجل الفصل بين المرشحين المتساويين في العلامة خصوصا في حالة وجود تباين في العلامات الممنوحة من طرف أعضاء اللجنة.

15 - يتم منح جميع المشاركين في المسابقة شهادات تقدير نظير مشاركاتهم.

16 - يحق للجنة تقويم البحوث حجب أي من جوائز المسابقة اذا رأت ان البحوث المقدمة لا ترتقي الى مرتبة الفوز بالجائزة.

17- تتولى الأمانة العامة طباعة البحوث الفائزة بجوائز المسابقة بعدد كاف من النسخ لتوزيعها على العاملين في أجهزة الرقابة العليا الأعضاء وذلك دون الإخلال بحق أصحاب تلك البحوث في ملكيتها والتصرف فيها وفق مشيئتهم.

التوصيات الصادرة عن اللقاءين التدريبيين
المنعقدين بالمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت سنة 2014

اولا : التوصيات الصادرة عن اللقاء التدريبي المنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية حول "تقنية الرقابة على المعلومات حسب آخر إصدار COBIT " وتتمثل فيما يلي :

- توصيات عامة :

- العمل على تكثيف الدورات واللقاءات ذات الطابع النظري والتطبيقي في مجال الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لآخر الإصدارات وبما يخدم عمل الأجهزة الرقابية أعضاء المنظمة العربية.

- العمل قدر الإمكان على توحيد وجهات النظر والآليات المتعلقة بمجال الرقابة على تقنية المعلومات بالوصول إلى منهجية معتمدة يتم تحديثها بشكل مستمر وفقا لآخر إصدار.

- العمل على انجاز وإصدار أدلة تدقيق في مجال الرقابة على تقنية المعلومات.

- العمل على تخصيص إدارات أو أقسام تناط بها مسؤولية القيام بمهام الرقابة على تقنية المعلومات في جميع أجهزة الرقابة أعضاء المنظمة ووفقا لمرئيات كل جهاز.

- تخصيص ركن خاص في مجلة الرقابة المالية التي تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كمرحلة أولى وصولا إلى إصدار مجلة دورية متخصصة في مجال الرقابة على تقنية المعلومات تقوم بتتبع آخر الإصدارات بهذا المجال وتزود أجهزة الدول الأعضاء بتلك المجلة أولا بأول.

- توصيات خاصة

- تدريب وإشراك المدققين بدورات مستمرة على البرامج المرتبطة بإطار كوبيت (COBIT).

- إمكانية العمل على ترجمة الإصدارات المتعلقة بإطار كوبيت (COBIT) وفقا لآخر الإصدارات وتعميمها على الأجهزة الأعضاء.

- وضع برامج تدريب للمدققين حول أنظمة المعلومات المندمجة والمعقدة على سبيل المثال (ERP/SAP).

- تأمين بعض أدوات الرقابة على تنظيم المعلومات للمدققين كنظام مرخص معد مسبقا.

ثانيا : التوصيات الصادرة عن اللقاء التدريبي المنعقد بدولة الكويت حول موضوع "التحديات التي تواجه الأجهزة في المراجعة البيئية":

- الاهتمام بالقيام بأعمال مراجعة بيئية مشتركة فيما بين الأجهزة الرقابية العربية بهدف تبادل الخبرات والمعارف وخاصة في المشاكل البيئية المشتركة.

- زيادة مجالات التدريب في الموضوعات البيئية المرتبطة بالطاقة البديلة ومنها (الحد من الانبعاثات، التنوع البيولوجي، التخلص من النفايات الخطرة) نظرا لأهميتها في عملية التنمية المستدامة.

- أهمية تعاون الأجهزة الرقابية مع الجهات المسئولة عن الرقابة البيئية بالدول لتقديم الدعم المناسب والقيام بمهام رقابية دون الإخلال باستقلالية الأجهزة في هذا الشأن.

- حث الأجهزة الرقابية التي لم تمارس الرقابة البيئية إلى البدء بالتهيئة المناسبة لممارسة ذلك النوع المهم من الرقابة وفي ظل التشريعات القائمة لديها.

- العمل على تبادل التجارب العملية والتقارير الرقابية فيما بين الأجهزة الرقابية، الأمر الذي يساهم في زيادة التعاون فيما بينها وصولا لأفضل الممارسات.

- الاهتمام بالإصدارات الرقابية لمنظمة الإنتوساي وخاصة في مجالات البيئة لأهميتها في زيادة التراكم المعرفي والمهني للأجهزة الرقابية.